اقتصاد

الأردن: إغلاق المتاجر مبكراً لتوفير الكهرباء

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بعد دراسات معمقة ومشاورات متخصصة، يبدأ الأردن اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل بتطبيق قرار إغلاق المحلات التجارية في وقت محدد مساء، وذلك في إطار الإجراءات التي تستهدف تنظيم الحركة التجارية، وتحقيق وفورات في فاتورة الطاقة، وتخفيض الكلف التشغيلية على مختلف القطاعات التجارية. وترى غرفة تجارة الأردن أن هذا الإجراء الذي تمت دراسته خلال السنوات الماضية في غاية الأهمية لتنظيم القطاع، وتخفيض الكلف التشغيلية بالحد الممكن، في الوقت الذي ارتفعت فيه متطلبات التشغيل.

عضو غرفة تجارة عمّان علاء ديرانية، قال لـ«العربي الجديد» إن كثيراً من دول العالم يحدد ساعات إغلاق للمحلات التجارية، باستثناء قطاعات محدودة لحساسيتها بالنسبة للمواطنين مثل المطاعم والصيدليات، وفي ذلك العديد من الفوائد للقطاع التجاري والوضع الاقتصادي وحتى المواطنين. وأضاف أن كلف تشغيل المحلات التجارية مرتفعة، وتزيد مع طول مدى فتح المحلات، خاصة في ساعات الليل ومعظم المحلات تضطر لفتح أبوابها لساعات متأخرة ليلاً، حتى لا تفقد المنافسة مع المحلات الأخرى التي تستمر في العمل لساعات طويلة.

وقال إن هذا الاجراء يحقق العدالة بين المحلات التجارية المشمولة به، بحيث لا يسمح لأي منها بممارسة عمله خلال فترة الإغلاق، وعندها يغير المواطن عادات الشراء بحيث تكون في أوقات محددة، إضافة إلى أن ذلك يخفف الازدحامات المرورية ليلاً. وأظهرت نتائج دراسة أُجريت من قبل غرفة تجارة عمّان، ضرورة إصدار نظام جديد لتنظيم ساعات عمل المحلات التجارية في العاصمة عمّان، وذلك وفقاً لمتطلبات واحتياجات القطاع. وقامت الدراسة باستطلاع آراء حوالي 3000 من أصحاب المحلات التجارية الممثلين لـ18 مهنة مختلفة وقطاعات متعددة، لتحديد ساعات العمل المناسبة لـ19 منطقة جغرافية داخل العاصمة، وأظهرت أن 60,2% من أصحاب المحلات التجارية يؤيدون فكرة تحديد ساعات العمل، بينما يعارض 24,5% هذا الإجراء. وترى نسبة كبيرة من المؤيدين لتحديد ساعات العمل أن أسباب ذلك تعود لاعتبارات اجتماعية من أجل إتاحة وقت أطول للعائلة والمناسبات الاجتماعية، ولتخفيف الحركة والازدحام المروري وتوفير الطاقة.

وأضاف أنه تم طرح استبيان على آلاف المحلات التجارية في عمّان، وكانت هناك موافقات بالإغلاق في ساعات محددة، ما كان مدعاة لبلورة هذا الإجراء بالتنسيق مع أمانة عمّان. وأكد توفيق أول من أمس، أن الإغلاق سيكون عند التاسعة مساء في فصل الشتاء وعند العاشرة مساء في فصل الصيف. وقد تم استثناء قطاعات أساسية وذات حساسة من القرار المرتقب تطبيقه، وشملت المخابز والسوبر ماركت ودور السينما والمطاعم والمقاهي والقطاعات الخدماتية والسياحية.

(فرانس برس)

انتعاش السيارات المستوردة في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صناعية أمس، أن مبيعات السيارات المستوردة ارتفعت بنسبة 4% على أساس سنوي في شهر يوليو/ تموز، مدعومة بالطلب المتزايد على السيارات الهجينة. وقالت الجمعية الكورية لمستوردي السيارات وموزعيها إن عدد السيارات المستوردة المسجلة حديثاً وصل إلى 21 ألفاً و977 وحدة في يوليو، ارتفاعاً من 21 ألفاً و138 وحدة في الشهر نفسه من العام الماضي. كانت بي إم دبليو العلامة التجارية الأكثر مبيعاً في الشهر الماضي، إذ باعت 6380 وحدة، وجاءت مرسيدس-بنز التي باعت 4369 وحدة في المركز الثاني. ومن حيث أنواع الوقود، بلغ إجمالي عدد السيارات الهجينة المستوردة المسجلة 10 آلاف و518 وحدة، وهو ما يمثل 47,9% من إجمالي مبيعات السيارات المستوردة.

لقطات

نمو بطيء للقطاع غير النفطي في الإمارات

أظهر مسح نشرت نتائجه أمس الاثنين، نمو القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات بابطأ وتيرة في نحو ثلاث سنوات في يوليو/ تموز مع تباطؤ نمو الإنتاج والطلبيات الجديدة. وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز غلوبال لمديري المشتريات المعدل في ضوء العوامل الموسمية في الإمارات إلى 53,7 نقطة في يوليو من 54,6 نقطة في يونيو/ حزيران، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر/ أيلول 2021، وأقل من متوسطه على المدى الطويل، وإن كان لا يزال أعلى من مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش، مما يشير إلى التوسع.

قطر: أقسام بالاتصالات لتنفيذ الأجندة الرقمية

أصدر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطري، محمد المناعي، القرار رقم 17 لسنة 2024 بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التابعة للوزارة وتحديد اختصاصاتها. وتأتي هذه الخطوة وفق بيان للوزارة أول من أمس، في إطار التزامها بتطبيق آليات فعالة لتحقيق أهداف الأجندة الرقمية 2030 ومبادراتها، كما تعد تتويجاً لمشروع «اعتماد الهيكل الوظيفي وجدول توزيع الوظائف وبطاقات الوصف الوظيفي للوزارة. يُشار إلى أن ذلك يهدف إلى تحديد الاختصاصات الوظيفية والمهام والمسؤوليات ضمن الوحدات الإدارية؛ لتحسين كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية وتبسيط الإجراءات.

خسائر نفط عُمان تفوق 4,6 دولارات للبرميل

تجاوزت خسائر نفط عُمان بالعقود الآجلة، امس الاثنين، 4,6 دولارات للبرميل؛ لينخفض سعر نفط عمان تسليم شهر اكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بواقع 4,65 دولارات للبرميل. واشارت البيانات إلى أن سعر نفط عمان تسليم شهر اكتوبر، بلغ 74,55 دولاراً للبرميل، مقارنة بسعره يوم الجمعة الماضي عند 79,2 دولاراً. وبلغ متوسط سعر نفط عمان بالعقود الآجلة تسليم شهر سبتمبر/ ايلول المقبل 83,85 دولاراً للبرميل. وعالمياً، تراجع سعر خام نايمكس الاميركي بالعقود الآجلة تسليم سبتمبر القادم، بصباح امس، بنسبة 1,95% ليصل إلى 72,09 دولاراً للبرميل، فاقدًا 1,43 سنتاً للبرميل.

بورصات العالم تهتز... ركود أم مخاطر جيوسياسية؟

مصطفى عبد السلام

ثلاثة مفاتيح يمكن أن تفسر الانهيارات التي جرت في البورصات العالمية أمس، تداعيات استشهاد إسماعيل هنية وقبله اغتيال فؤاد شكر القيادي في حزب الله، وما رافق الاغتيالين من زيادة مخاطر جيوسياسية وهروب الأموال الساخنة من أسواق منطقة الشرق الأوسط، وزيادة تهديدات إيران بالانتقام ومعاقبة إسرائيل لمقتل هنية رغم جولات الوساطة وجهود التهدئة المكوكية، وهو ما جعل الأسواق والمستثمرين يعيشون حالة من الترقب الشديد، وزيادة مخاطر ركود الاقتصاد الأميركي وحالة عدم اليقين الاقتصادي في الولايات المتحدة ودول أخرى في ظل البيانات الأخيرة ومنها تباطؤ سوق العمل وتأخر البنك الفيدرالي في خفض الفائدة وزيادة التضخم لدى اقتصادات كبرى.

أمس، لم تفلت سوق أو سلعة من النزيف الحاد والخسائر الكبيرة، كان يوم تهاوي الأسواق بامتياز، فقد تعرضت البورصات الكبرى في «وول ستريت» وكبريات مراكز صناعة المال حول العالم إلى هزات عنيفة لم تحدث منذ سنوات، هزات كانت بمثابة «اثنين أسود جديد» بعد أن لمس الجميع أنها الأعنف في تاريخ بعض البورصات، فالأسهم اليابانية هبطت بأكثر من 12,4% لتتعرض لأكبر خسارة يومية في تاريخها، وشهد مؤشر نيكي أسوأ هبوط منذ 1987، وانخفضت الأسهم الأوروبية بأكثر من 3%، وهوت بورصة تل أبيب. ولم تفلت البورصات العربية من موجة الانخفاضات حيث شهدت أسواق السعودية والإمارات والكويت انخفاضات حادة، وتراجعت بورصة قطر رغم الكشف عن زيادة أرباح البنوك إلى 14,90 مليار ريال وبنسبة 8% بنهاية النصف الأول من 2024، وامتدت التراجعات إلى بورصة مصر التي واصلت النزيف لليوم الثاني، مع تسجيل الدولار أعلى مستوى له مقابل الجنيه منذ مارس. ونزفت أسواق الطاقة والمعادن، حيث تراجعت أسعار النفط بشدة، نتيجة مخاوف تباطؤ الاقتصاد الأميركي، أكثر الدول استهلاكاً للنفط. وتراجعت أسعار الغاز في أوروبا. وانخفضت أسعار النحاس إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر مارس مع تدهور توقعات الطلب في الصين والولايات المتحدة. وفي سوق العملات الرقمية خسرت بيتكوين نحو 270 مليار دولار من قيمتها أمس وتراجعت بنحو 13% لتقترب من 51 ألف دولار. وشهد السوق عمليات تخارج بمليارات الدولارات خلال الـ24 ساعة الأخيرة، منها نحو 363 مليار دولار من بيتكوين. ببساطة، نزف الجميع بشدة أمس، ومن المتوقع أن يتعمق النزيف مع تنامي المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط واحتمالية حدوث ركود في الولايات المتحدة، وهو ما تمتد آثاره إلى كل الاقتصادات العالمية كما جرى في العام 2008.

أموال التونسيين تتجنب البنوك... «الكاش» يتعاظم في الأسواق

تونس ـ **إيمان الحامدي**

سجّل التداول النقدي في تونس قفزات جديدة بعد ارتفاع حجم الأموال المتداولة إلى مستوى قياسي بنحو 22,4 مليار دينار (7,2 مليارات دولار) بنهاية يونيو/حزيران الماضي، وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد، وفق أحد البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

وأظهرت البيانات التي نُشرت، أمس الاثنين، أن حجم الكتلة النقدية المتداولة زاد بما قيمته مليارا دينار (حوالي 640 مليون دولار) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث كانت عند مستوى 20,4 مليار دينار. وقال المحلل المالي مراد الحطاب إن «الأوراق والمسكوكات النقدية المتداولة أصبحت تشكل 43% من إجمالي الكتلة النقدية، ما يعكس حجم توسع السوق الموازية التي تعتمد بشكل أساسي على الكاش».

وفسّر الحطاب لـ«العربي الجديد» أسباب تضخم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي بتعويل التونسيين بشكل كبير على المدفوعات النقدية، في ظل تعثّر خطط تطوير الدفع الإلكتروني أو الدفع عبر الوسائل الحديثة ومنها الموبايل (الهاتف النقال) للذين لا يملكون حسابات بنكية.

وأشار إلى أن هناك أسباباً أخرى لتعاظم حجم «الكاش» المتداول منها لجوء الكثير من الأسر إلى السحب من الودائع من أجل مجابهة مصاريف المواسم المختلفة، لا سيما الأعياد وفترات الإجازات الصيفية والعودة إلى المدارس.

ويأتي تضخم تداول «الكاش» بينما تقود السلطات المالية منذ سنوات خطة لتقليص التداول النقدي وزيادة الخدمات المالية عبر وسائل الدفع الحديثة. وأشار الحطاب إلى أن تصاعد التداول النقدي يحد كذلك من فاعلية السياسات التي يعتمدها البنك المركزي لمجابهة صعود التضخم الذي يستقر حالياً عند 7,3%. ورجّح أن يزيد تداول «الكاش» إلى مستويات قياسية تاريخية جديدة في ظل انفلات الأسعار عند الاستهلاك، مشدداً على أهمية الاقتداء بالتجارب الناجحة في اعتماد الدفع الإلكتروني للحد من تدفق السيولة في السوق.

ونهاية الأسبوع الماضي، أعلن مجلس إدارة البنك المركزي إبقاء نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير عند مستوى 8%، مبرراً القرار بـ«إعطاء الأولوية في الوقت الحالي لدعم المسار التنازلي للتضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي».

حالٌ وناس

طبول الحرب والركود الأميركي يدفعان بورصات الخليج للخسائر

قلق المستثمرين

سيطر القلق على المستثمرين في البورصات الخليجية التي خيم عليها اللون الأحمر، في ظل تصاعد المخاوف من ركود الاقتصاد الأميركي ودق طبول الحرب بعد الاغتيالات الإسرائيلية

مسقط ـ **كريم رمضان**

في ظل مواصلة البورصات الخليجية تراجعها، أمس الاثنين، أبدى المستثمر السعودي خالد السعدي قلقاً بالغاً من مشهد قاعة التداول في السوق المالية السعودية (تداول) بعدما لاحظ تراجعاً حاداً في مؤشر السوق الرئيسي «تاسي». ووفقاً لبيانات تداول الرسمية، أغلق مؤشر الأسهم السعودية الرئيسة، أمس، منخفضاً 249,91 نقطة ليقفل عند مستوى 11504,46 نقطة وبتداولات بلغت قيمتها 10 مليارات ريال سعودي، ما اعتبره السعدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أمرا مقلقا بشكل استثنائي، قائلاً: «لم نشهد مثل هذا التراجع الحاد منذ فترة طويلة. الأمر مقلق، خاصة مع التراجع شبه الجماعي للأسهم، بما فيها الأسهم القيادية مثل مصرف الراجحي وأرامكو السعودية». ولم تكن السوق السعودية وحدها في هذا المشهد، إذ شهدت بورصات خليجية أخرى تراجعات مماثلة. فقد تراجعت سوق دبي للأوراق المالية بنسبة 4,52%، وسوق الكويت بنحو 2%، وسوق البحرين 1,26%، وأغلق مؤشر بورصة مسقط 30، عند مستوى 4602,25 نقطة، منخفضا 44,9 نقطة وبنسبة 0,97% مقارنة مع آخر جلسة تداول، بينما أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس، على استقرار مع ترقب تراجعات الأسواق العالمية، حسبما رصدت «العربي الجديد».

اضطرابات الأسواق

وبدا واضحا أن التراجع في الأسواق الخليجية يعكس جزئياً الاضطرابات في الأسواق العالمية، حيث شهدت الأسواق الأميركية انخفاضاً ملحوظاً بعد تحذيرات من الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من إمكانية استمرار رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. وأكد محافظو البنوك المركزية الأميركية والأوروبية والبريطانية في اجتماعهم الأخير التزامهم بمكافحة التضخم، ما أثار مخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي حاد. وسجل مؤشر MSCI للأسهم العالمية خسائر تتجاوز 20% منذ بداية العام، ما أدى إلى محو قيمتها بمقدار 13 تريليون دولار. إزاء ذلك، واصلت أسواق آسيا والمحيط الهادئ عمليات البيع، الاثنين، وأغلق مؤشر نيكاي 225 الياباني منخفضاً بنسبة 13% ليسجل أسوأ يوم له منذ عام 1987.

مزيج من العوامل

غير أن التراجع الحاد في البورصات الخليجية يرتبط بمزيج من العوامل المحلية والعالمية، بحسب إفادة خبيرين لـ «العربي الجديد»، فعلى الصعيد الإقليمي، تلعب التوترات الجيوسياسية دوراً محورياً، خاصة بعد التصعيد الأخير في المنطقة. أما على الصعيد العالمي، فإن المخاوف المتزايدة بشأن الاقتصاد الأميركي، والتي انعكست في تراجع بورصة وول ستريت، تلقي بظلالها

> تحذيرات من تفعّل آثار الركود الأميركي في اقتصادات المنطقة

على الأسواق الخليجية. وعبر السعدي عن تأثير تراجع كهذا على قرارات المستثمرين في البورصة بقوله: «نراقب الوضع عن كثب. التقلبات في الأسواق العالمية، خاصة في الولايات المتحدة، التي لها تأثير مباشر على أسواقنا. نأمل أن تكون هذه التراجعات مؤقتة، لكننا نتوخى الحذر في قراراتنا الاستثمارية في الوقت الحالي».

توترات جيوسياسية

يشير الخبير الاقتصادي، جاسم عجاقة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن تراجع البورصات الخليجية يعد ردة فعل طبيعية على التوترات الجيوسياسية في المنطقة، لكنه يرى أن المخاوف المتعلقة بالاقتصاد الأميركي هي عامل التأثير الأكثر أهمية. وتتجلى هذه المخاوف بشكل واضح في تراجع بورصة وول ستريت الأميركية بشكل كبير خلال الأسبوع الماضي، وذلك على خلفية أرقام الوظائف الأميركية وارتفاع معدلات البطالة، حسب عجاقة، مشيرا إلى أن هذا التطور يعكس مدى ترابط الأسواق العالمية، حيث تؤثر المخاوف من الاقتصاد الأميركي على البورصات الخليجية بشكل مباشر. ويربط الخبير الاقتصادي بين هذه المخاوف والتوترات السياسية في المنطقة، لا سيما المخاوف من رد إيراني محتمل على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، ويؤكد أن هذه العوامل مجتمعة تزيد الضغوط على البورصات الخليجية، ما يدفع المستثمرين إلى الخروج من هذه الأسواق انتظارًا لما ستؤول إليه الأوضاع.

لكن تأثير كهذا لا يقتصر على البورصات الخليجية فحسب، بل يمتد ليشمل البورصات العربية بشكل عام بحسب عجاقة، الذي يشير إلى حالة بورصة مصر التي شهدت تراجعًا كبيرًا أيضًا في سوقها المالية. ويحذر عجاقة من أن حدوث ركود في الاقتصاد الأميركي سيؤدي حتمًا إلى تفعّل آثاره في الاقتصادات الأخرى، ما قد يدفعها إلى الركود بعد فترة، مشيرا إلى وجود اضطرابات داخلية في المملكة المتحدة، إضافة إلى تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية إلى مستوى جديد مع استخدام أوكرانيا للمقاتلات الأميركية من طراز إف-16، وهي عوامل من شأنها أن تساهم في استمرار الانخفاض الحالي الذي تشهده الأسواق المالية.

هبوط صحي

لكن الخبير في أداء البورصات والمستشار الاقتصادي، هاشم الفحماوي، يرى أن أسواق المال الخليجية «موجة تصحيح حادة» تزامنًا مع الهبوط في الأسواق العالمية، مشيرا إلى ارتباط هذا الهبوط بتراجع مؤشر داو جونز والتهديدات الإيرانية ضد إسرائيل، واصفا إياه بأنه «هبوط صحي». ويوضح الفحماوي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن الأسواق العالمية سجلت مكاسب قوية على مدى أربعة أعوام، حيث وصل مؤشر داو جونز إلى مستويات قياسية بلغت 41200 نقطة، ولذا فإن موجة الهبوط الحالية على مؤشر داو جونز هي جزء من عمليات التصحيح لتفريغ المؤشرات قبل اختراق مستويات 42800 نقطة، وهو ما تتأثر به أسواق المال الخليجية. وفي ما يتعلق بالبورصة السعودية، يشير الفحماوي إلى أنها سجلت قفزات قياسية في منتصف العام الجاري، وحققت مستويات لم تصل إليها منذ 18 عامًا في نهاية 2023، ورغم الهبوط الحاد في مؤشرها العام بمعدل 220 نقطة، إلا أنه لا يزال يتداول فوق الاتجاه الفرعي، ومن المتوقع عودته لاختبار مستويات 12000 نقطة قريبًا. ويختتم الفحماوي تحليله بالإشارة إلى أن ما يحدث في البورصات العربية هو جزء من «لعبة أميركية تقودها الرأسمالية العالمية ضد أسواق الخليج، بهدف سحب السيولة وإدخالها إلى الأسواق الأميركية»، محذرا من أن القائمين على البورصات العربية لم يستوعبوا الدرس من تجربة عام 2019، عندما تم سحب 60 مليار دولار من المنطقة بالطريقة ذاتها.

مستثمر سعودي يراقب البورصة في السوق المالية السعودية (فايز نور الدين/فرانس برس)

سوق بيروت المالي «معزول» عن التطورات العالمية

بيروت ـ **رينا الجمّال**

لم تنعكس انهيارات الأسواق العالمية على البورصة اللبنانية، رغم أن البلاد تشهد إلى جانب انهيار نقدي مالي شامل، وضعاً أمنياً دقيقاً، في ظلّ الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ يؤكد محللو اقتصاد أن السوق اللبنانية يعيش معزولاً عن البورصات العالمية. وتراجعت البورصات العالمية في بداية التعاملات الأسبوعية، على وقع أرقام سلبية صدرت قبل أيام عن الولايات المتحدة الأميركية، ما يجعل الأنظار شاخصة إلى التداعيات الاقتصادية، ولا سيما في ظلّ التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وذكرت صحيفة ذا غارديان البريطانية أنّ المستثمرين في أوروبا وآسيا ونيويورك يشعرون بالقلق ويتأهبون لمزيد من الاضطرابات في الأسواق المالية، بعدما أدت المخاوف من أن ينجرف اقتصاد الولايات المتحدة نحو الركود إلى هبوط في أسواق الأسهم الرئيسية حول العالم في نهاية الأسبوع الماضي.

مخاوف من تقلبات جديدة

وانخفضت أسهم الشرق الأوسط أيضاً خلال اليومين الماضيين، وسط التوترات المستمرة في المنطقة. ولفتت الصحيفة إلى أن هناك خشية من أن تؤدي أي علامات أخرى على الهشاشة والضعف في الاقتصادات الكبرى إلى تقلبات جديدة.

والجمعة، قال مكتب إحصاءات العمل الأميركي إن البطالة صعدت خلال يوليو/ تموز الماضي إلى 4,3% من 4,1% في يونيو/ حزيران السابق له، ما أدى إلى تراجعات حادة في أسواق المال الأميركية. وأضيفت هذه البيانات إلى نتائج مالية سلبية لشركات كبرى في وول ستريت، ما دفع الأسواق لتسجل تراجعات حادة تجاوزت 3% في ختام جلسة الجمعة. وتُطرح تساؤلات حول انعكاس هذه التطورات لبنانياً، مع استمرار الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، غداة عملية «طوفان الأقصى»، والمخاوف من تصعيد شامل، واندلاع عدوان إسرائيلي واسع، في ظلّ التهديدات الإسرائيلية الأخيرة التي تلت عملية مجدل شمس.

سوق معزول

في الإطار، يقول أستاذ محاضر بالأسواق المالية العالمية في الجامعة الأميركية في بيروت، جهاد الحكيّم، لـ«العربي الجديد»: «لا انعكاس لتراجع البورصات العالمية لبنانياً، باعتبار أن لبنان يُعدّ سوقاً قائماً بذاته، وبورصة بيروت معزولة عن الأسواق المالية العالمية، خصوصاً في ظلّ تخلّف البلاد عن سداد مستحقات اليوروبوند، وتعدّد أسعار الصرف، والانهيار النقدي وربطاً به الدولار، وغيرها من العوامل التي جعلته معزولاً عن البورصات العالمية. ويشير الحكيّم في المقابل إلى أنّ «الانعكاس يقتصر على المستثمرين والمتداولين في لبنان الذين يتكبّدون بهذه الحالة خسائر كبيرة، خصوصاً أنّ الكثير منهم هواة بالتداول، تدفعهم الشركات الموجودة في لبنان عبر التسويق الكبير لهذه العمليات ومنافعها ومكاسبها للتداول بالبورصة مستغلة الأوضاع الاقتصادية وظروفهم المعيشية».

شركات غير مرخصة

ويلفت الحكيّم إلى أنّ «شركات البورصة في لبنان والمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية بعدد كبير منها غير مرخّصة، حتى تلك المرخّصة لا تُحترم المعايير اللازمة ولا تغطي عملياتها بالشكل المطلوب، وبالتالي تعمد إلى دفع الناس ولا سيما الهواة منهم لوضع مدخراتهم، وتشجيعهم على ذلك باستغلال أيضاً الوضع الاقتصادي والمالي الصعب وبحث الناس عن أبواب ومصادر رزق ودخل ثانية، من دون أن يكونوا على دراية بالسوق وزوايا التداول ما يجعلهم يخسرون هذه المدخرات»، مشيراً إلى أن «الشركات حققت أرباحاً على حساب المتداولين خصوصاً أن غالبيتها لا تغطي عملياتها». من ناحية ثانية، يوضح الأستاذ المحاضر بالأسواق المالية العالمية في الجامعة الأميركية في بيروت، لـ«العربي الجديد»، أنّه حسب مؤشر MSCI ويعرف باسم «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال»، هناك المؤسسات المتقدمة وتلك الناشئة والمبتدئة، بينما لبنان يأتي في أدنى درجة وهي السوق القائم بذاته، من هنا القول إن بورصة بيروت معزولة عن الأسواق المالية العالمية، وليست بالتالي عرضة للتقلبات المالية.

ومن جانب ثان، أشار بنك عودة في التقرير الأسبوعي الصادر أول من أمس، إلى أنّه «وسط تصعيد عسكري خطير في منطقة الشرق الأوسط وازدياد المخاوف من تحوّل الصراع إلى حرب أوسع، بقيت الأنفاس محبوسة داخل الأسواق اللبنانية هذا الأسبوع وسط ترقب لمجريات التطورات العسكرية في المنطقة، ومخاوف من التداعيات القاسية لاندلاع حرب موسّعة على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من الوهن أصلاً». ففي السوق الموازية لتداول العملات، ظل سعر صرف الدولار يتحرك هامشياً في محيط 89500 ليرة، على الرغم من المخاوف من أن يتعرض الاستقرار النقدي الذي ظل سائداً خلال 15 شهراً إلى انتكاسة، وأن يصار إلى استنزاف احتياطيات مصرف لبنان السائلة بالعملات، والتي وصلت إلى 10,3 مليارات دولار في نهاية يوليو/تموز 2024.

> مخاوف من تحول الاستقرار النقدي منذ 15 شهراً إلى انتكاسة

تحقيق

تكبّدت البورصة المصرية خسائر كبيرة، أمس الاثنين، وسط موجات بيع للأسهم من الأجانب والمصريين، وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه، وسط عمليات هروب للأموال الساخنة وتصاعد المخاوف من حالة الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة

انزلاق البورصة المصرية

نزيف خسائر بسبب هروب الأموال الساخنة وشبح الحرب

القاهرة ـ **عادل صبري**

ساد اللون الأحمر شاشات بورصة الأوراق المالية المصرية مدفوعاً بارتفاع معدلات البيع من الأجانب والمصريين، فهبط المؤشر الرئيسي للبورصة إيجي إكس 30 بشدة لليوم الثاني على التوالي، ليفقد نحو 663 نقطة، متراجعا بنسبة 2,33%، أمس الاثنين، منزلقاً إلى 27 ألفا و840 نقطة من مستوى 29 ألفا و287 نقطة مع بداية أغسطس/ آب الجاري. وطاولت إيقافات الأسهم نحو ما يقارب ربع الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية خلال تداولات جلسة الاثنين، في ظل موجة الخسائر التي طاولت أسواق المال العالمية، ليتم إيقاف 49 سهماً بالبورصة المصرية بعد تراجعها بنسب 10% و5% على التوالي لمدة عشر دقائق.

في هذا السياق، يتوقع خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس أن تواصل البورصة نزيف خسائرها خلال الفترة المقبلة، متأثرة بارتفاع الدولار وخروج الأموال الساخنة من السوق المحلية بحثاً عن ملاذ أكثر أمناً، وحركة التصحيح العنيف التي تشهدها البورصات العالمية والمحلية جراء صعود الأسهم طوال عامين من دون أن تمر بفترة تصحيح، ما أدى إلى تضخم ثروات المتعاملين بالأسهم دون أن يحصلوا على عوائد حقيقية. يشير النحاس إلى أنّ البورصات تواجه فترة «العوائد المقلوبة» التي تتطلب أن تكون إيرادات الأسهم قريبة من نسبتها الحقيقية، لافتا إلى أن الأسهم قد تفقد نحو 50% من قيمتها خلال الفترة المقبلة، لتبدأ إجراءات التعافي، التي تأخر الوصول إليها منذ العام الماضي.

هلع المال الساخن

في تصريح لـ«العربي الجديد»، قال النحاس إن صعود الدولار دفع حاملي السندات وأذون الخزانة، من الأجانب والعرب والمصريين، إلى التخلص منها، خشية أن يؤدي تراجع الجنيه إلى مزيد من الخسائر التي حققوها عند شراء تلك الأذون والسندات عندما بلغ سعر الدولار 47,20 جنيها، وبتجاوزه نحو 49,50 جنيها أمس، تسبب في فقد المستثمرين ما بين 7-9% من مراهنتهم على السندات وأذون الخزانة التي تعطي عائدا عند 27%، أملاً في الهروب من السوق بأقل قدر من الخسائر. أضاف النحاس أن هلع المستثمرين بالمال الساخن من تراجع الجنيه تسبب في اضطراب تعاملات البورصة خلال اليومين الماضيين، حيث اتجه حملة الأسهم من المصريين والأجانب إلى البيع لتسييل قيمة الأصول خشية تعرضهم لخسائر خلال فترة التصحيح التي تمر بها البورصة والركود الذي عم الأسواق الدولية. وأكد أن هبوط البورصة سيزيد الضغوط على طلب الدولار، وفي حال عدم توفيره بالقدر الكافي أمام المستثمرين من البنوك، ستتجه بعض الشركات إلى تلبية حاجة عملائها عبر السوق السوداء، وهو ما يزيد الضغوط على الجنيه ويتجه إلى مزيد من التراجع أمام الدولار والعملات الرئيسية، ما يشير إلى أن الاقتصاد مقبل على كارثة اقتصادية عميقة.

> 27,5%
> سجلت معدلات التضخم في مصر 27,5% في شهر يونيو/ حزيران 2024 وهي الأدنى منذ فبراير/ شباط عام 2023، أي منذ نحو 16 شهرا، حسب بيانات رسمية. يأتي ذلك وسط توقعات بارتفاعها خلال الفترة المقبلة.

يأمل محللون ماليون بأن تدفع زيادة سعر الدولار مقابل الجنيه زخم الطلب المحلي من جديد على شراء أسهم الشركات الصناعية والتي تمتلك أصولاً من الأراضي والعقارات، سعياً لحفظ قيمة المدخرات بالجنيه التي تتعرض للتآكل بسبب توقعات بزيادة معدلات التضخم إلى حدود 30% بنهاية العام عن قيمة الفوائد الثابتة عند حدود 25% كحد أقصى بالبنوك.

> الدولار الأميركي يواصل ارتفاعه... وركود حاد بالأسواق

> ستاندرد آند بورز: تراجع الطلب المحلي بنسبة 9%

الاضطرابات السياسية

يأتي رهان المتفائلين في اتجاه معاكس لحالة الاضطرابات السياسية بالمنطقة، والتي تهيمن عليها أجواء حرب إقليمية واسعة تواكب الانهيار العنيف السائد في البورصات الدولية الكبرى، واتجاه الأسواق إلى حالة ركود مخيفة ستنعكس على الأسواق المحلية، حسب محللي اقتصاد. وجاءت هذه التطورات الجيوسياسية في وقت تراجع فيه الطلب على الدولار من كبار المتعاملين بالشركات، مدفوعاً بزيادة كلفة الاقتراض وتمويل عمليات شراء مستلزمات الإنتاج والواردات من الخارج. واتجهت البنوك إلى المضاربة الجماعية على الدولار، الذي صعد بنحو 70 قرشا عن الأسعار المعلنة الصاعدة بالبنك المركزي. قادت فروع البنوك الإماراتية عمليات المضاربة على رفع سعر الدولار، أعقبها تنافس البنوك المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والدولية على زيادة سعر شراء وبيع الدولار، فساد اللون الأخضر جميع شاشات البنوك، في ظاهرة تحدث لأول مرة منذ التخفيض الأخير بالجنيه، في السادس من مارس/ آذار الماضي، والذي أسفر عن ارتفاع سعر الدولار نحو 50% مقابل الجنيه.

أسعار الدولار

بلغ سعر الدولار بالبنك المركزي 48,72 جنيها للشراء و48,85 جنيهاً للبيع، ووصل إلى 49,45 جنيهاً للشراء و49,55 للبيع بالبنوك، بينما صعد سعر الدولار بالسوق السوداء إلى 49,72 جنيها للشراء ليقفز من جديد فوق مستوى 50,58 جنيها. شهد الدولار في سوق الصاغة ارتفاعاً جديداً، إذ قفز إلى 49,23 جنيهاً.

يخشى خبراء من أن يؤدي تراجع الجنيه إلى عدم قدرة أصحاب الودائع وحملة الأسهم على تحمل كلفة أعباء المعيشة، وهو ما يدفعهم إلى سحب مدخرات من البنوك أو تسييل ما لديهم من أسهم وذهب، لتساهم السيولة في سد احتياجاتهم من المشتريات اليومية، مشيرين إلى أن مرور الأسواق بحالة من الركود التضخمي سيساهم في زيادة الأعباء على أصحاب المدخرات، مع ارتفاع الأسعار، بينما الشركات ستتجه إلى رفع أسعار المنتجات، دون القدرة على زيادة المبيعات، لتراجع القوة الشرائية للمستهلكين. وكان المحلل المالي هشام حمدي قد أكد في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، أن صعود الدولار مقابل الجنيه يظهر الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد، والتي تشمل وجود مشكلة في ميزان المدفوعات، مع زيادة القروض الأجنبية بالدولار، وحاجة الحكومة لسداد التزاماتها الخارجية، مع ارتفاع المصروفات بالدولار على السلع والمنتجات من الخارج، مع تراجع الموارد المالية من قناة السويس والصادرات غير السلعية، مع عدم القدرة على تحقيق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات. وفي سياق متصل، رصد مؤشر مديري المشتريات للشركات غير النفطية، الذي تصدره مؤسسة ستاندرد آند بورز شهرياً، تدهوراً طفيفاً في ظروف الأعمال التجارية. وأشار مؤشر مديري الشركات إلى تراجع الطلب المحلي بنسبة 9%، رغم ارتفاع الطلب على الصادرات، بسبب ضعف ظروف السوق المدفوعة بالضغوط التضخمية التي تواجه الشركات، مع زيادة كلفة مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو/ تموز، ووجود أخطار ارتفاع الأسعار مرة أخرى وتقييد النشاط التجاري. بالضغوط التضخمية التي تواجه الشركات، مع زيادة كلفة مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو/ تموز، ووجود أخطار ارتفاع الأسعار مرة أخرى وتقييد النشاط التجاري.

استمرار ضعف القطاع غير النفطي

أظهر مسح نشرت نتائجه أمس، تراجعا طفيفا في نشاط القطاع الخاص غير النفطي بمصر في يوليو/ تموز وسط قلق الشركات من ارتفاع محتمل في التضخم. وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز غلوبال لمديري المشتريات في مصر إلى 49,7 نقطة في يونيو/ حزيران من 49,9 نقطة في الشهر نفسه، ليظل أقل من مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش. وتشير نتائج المسح إلى تواصل الانكماش في القطاع الخاص غير النفطي بمصر في كل الشهور منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وقالت ستاندرد آند بورز غلوبال: «أفادت الشركات بانكماش طفيف لكنه مستمر في مستويات النشاط في بداية الربع الثالث من العام. ويعزى الانخفاض في الإنتاج بشكل رئيسي إلى ضعف المبيعات، كما أشارت بعض الشركات إلى ضغوط تزايد الأسعار». وعاود المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة الانكماش، إذ انخفض إلى 49,2 في يوليو/ تموز من 50,2 في يونيو/ حزيران، والتي كانت أعلى قراءة له منذ أغسطس/ آب 2021. وأشار المشاركون في المسح إلى هشاشة ظروف الطلب المحلي التي تقترب رغم ذلك من التعافي.

سمسار يتابع أسعار الأسهم على شاشة البورصة المصرية (فاضل داود/ Getty)

أسواق عالمية

دوت صفارات الإنذار في البورصات العالمية، أمس الاثنين، وسط عمليات بيع مكثفة دفعت مؤشرات أسواق رئيسية لا سيما في آسيا وأوروبا إلى هبوط هو الأعنف في عقود، متأثرة بمخاوف انهيار المؤشرات الأميركية على خلفية ركود محتمل وتقلبات مع اقتراب الانتخابات

جائحة البورصات العالمية

الهلع من الركود الأميركي يضرب الأسواق... و«اثنين أسود» في اليابان

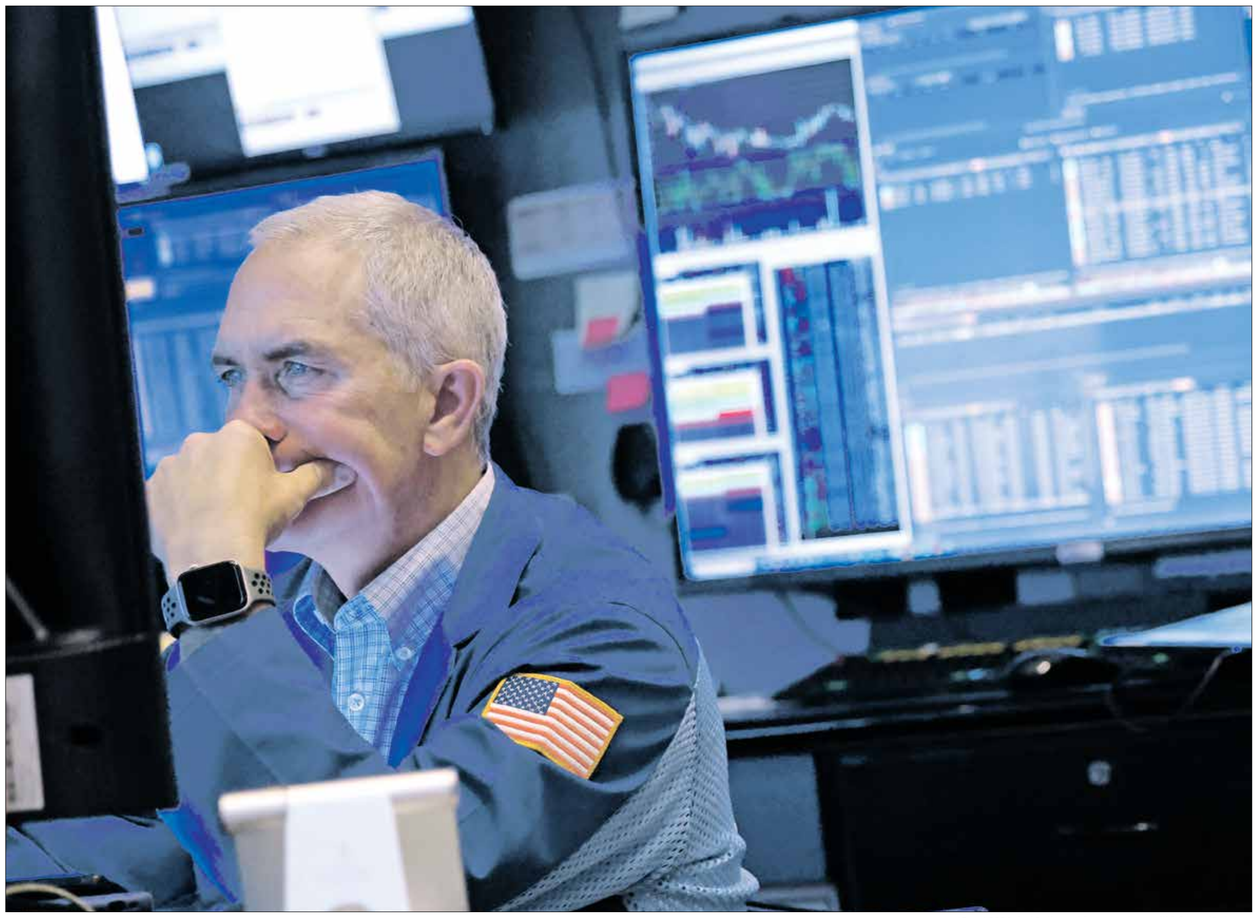

سمسار يتابع حركة الأسهم في بورصة نيويورك، 9 إبريل 2024 (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

عطست البورصات الأميركية فأصابت بورصات عالمية كبرى بالتهاب رئوي على حد وصف محللين ماليين، إذ اجتاح الخوف أسواق مال رئيسية، أمس الاثنين، من انزلاق أسواق وول ستريت إلى هبوط عنيف بفعل الخوف من ركود أكبر اقتصاد في العالم، لتتعرض مؤشرات الأسهم في أسواق رئيسية في آسيا وأوروبا إلى موجة هبوط هي الأعنف منذ عقود، وتضطر بعضها إلى إيقاف التداول لكبح الانهيار. بعدما كسا اللون الأحمر شاشات التداول في أسواق الأسهم الآسيوية، كان انخفاض المؤشرات أكثر وضوحاً، لا سيما في طوكيو التي تراجع مؤشرها الرئيسي، نيكاي، بنسبة 12,4%، بمقدار 4400 نقطة مسجلاً أسوأ انخفاض تاريخي له منذ انهيار سوق الأسهم في اليابان في أكتوبر/ تشرين الأول 1987. وهبط مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 12,2%. ويأتي انخفاض «الاثنين الأسود»، أمس، بعد هبوط حاد يوم الجمعة الماضي عندما انخفض مؤشرا نيكاي وتوبكس بأكثر من 5% و6% على الترتيب. كذلك انخفضت بورصتا تايوان بأكثر من 8%، وسيول، أمس، بأكثر من 9%، فيما تراجعت أسواق الأسهم الصينية على نحو أكثر اعتدالاً، فانخفض مؤشر هونغ كونغ «هانغ سنغ» بنسبة 2,13% في ختام التعاملات. وتم تسجيل أعلى مستوياتها على الإطلاق. والآن هي في سقوط حر، وسيطر الذعر على المستثمرين. فقد ارتفع «مقياس الخوف» في وول ستريت، حيث صعد مؤشر فيكس، الذي يقيس التقلبات المتوقعة من خلال الأسعار التي يدفعها المتداولون لحماية أنفسهم منها، إلى أعلى مستوياته منذ الأزمة المصرفية الإقليمية في أميركا العام الماضي. وبعيداً عن المؤشرات الكمومية، إذا نظرنا إلى لشراء الأسهم عندما تنخفض الأسعار بشكل كبير، ولكن «الأمر المثير للقلق هو أننا لا نرى مشترين». وتشهد الأسواق العالمية تحولاً سريعاً في المزاج، فقبل أسبوعين فقط كانت أسواق الأسهم في مسار صعودي لا يمكن إيقافه على ما يبدو، وذلك بعد أشهر من تسجيل أعلى مستوياتها على الإطلاق. والآن هي في سقوط حر، ويسيطر الذعر على المستثمرين. فقد ارتفع «مقياس الخوف» في وول ستريت، حيث صعد مؤشر فيكس، إلى أعلى مستوياته منذ الأزمة المصرفية الإقليمية في أميركا العام الماضي. وبعيداً عن المؤشرات الكمومية، إذا نظرنا إلى القطاعات والشركات، فسوف نجد أن المزاج أكثر جنوناً. فقد انخفض مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات، الذي يتتبع الشركات في سلسلة توريد صناعة الرقائق الإلكترونية على مستوى العالم، بأكثر من الخُمس في غضون أسابيع، وخسرت شركة آرم، وهي واحدة من هذه الشركات، 40% من قيمتها السوقية. كما أن سعر سهم شركة إنفيديا، التي كانت محبوبة في فترة الصعود السابقة، تراجع بشدة خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من يوليو/ تموز الماضي، حيث انخفض بنسبة 7%، ثم ارتفع بنسبة 13%، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة 7%. وفي الثاني من أغسطس/ آب الحالي، انخفضت قيمة شركة إنتل بأكثر من الربع. ولم يقتصر الأمر على صناعة أشباه الموصلات. فقد انخفض مؤشر «كبه بي دبليو» للأسهم المصرفية الأميركية بنسبة 8% في غضون أيام. كما انخفضت أسعار أسهم البنوك اليابانية بشكل حاد. وما يزيد فزع المستثمرين هو أن الملذات الآمنة التي كانوا يهرعون إليها في أوقات انهيار أسواق الأسهم تتعرض لهزات أيضاً، فسعر الذهب تراجع بنسبة لافتة في الثاني من أغسطس/آب الجاري، حيث انخفض من الذروة إلى القاع بأكثر من 2%.

وقالت رئيسة استراتيجية العملات في «ساكسو بنك»، تشارو نانشانا، لوكالة بلومبيرغ الأميركية، إنه «كلما زادت الشكوك حول تحقيق الاقتصاد الأميركي لسيناريو الهبوط السلس؛ زاد التراجع الذي يمكن أن نشهده في الأسهم».

وتظهر تحركات مؤشرات الأسهم أن المخاوف من الركود الأميركي تغلبت على مخاوف التضخم التي كانت سائدة من قبل. وقال الخبير الاقتصادي والمستشار في شركة البانيار العالمية، محمد العريان، الذي سبق أن حذر مراراً من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بطيء للغاية في خفض أسعار الفائدة، إن البنك المركزي يجب أن يدير «توازن المخاطر» في مكافحة التضخم المرتفع وتدهور النمو. وأضاف العريان، وفق ما نقلت نيويورك تايمز أن الخطر الأكبر من بين هذين الأمرين هو أن «الاقتصاد سوف يضعف بشكل غير ضروري إذا لم يتخذوا أي إجراء». كما يشير محللون إلى أن الاقتصاد يواجه تحديات كبيرة إضافية مع اقتراب الولايات المتحدة من الانتخابات، حيث «أصبحت السوق أكثر تقلباً»، وفق ما كتب كبير مسؤولي الاستثمار في مؤسسة «إندبندنت ادفايزرز الباينر»، كريس زاكاريلي، في مذكرة بحثية. وأضاف أن جهود بنك الاحتياطي الفيدرالي لتحقيق هبوط ناعم «قد تكون في خطر إذا تباطأ النمو بسرعة كبيرة، أو ظل التضخم مرتفعاً بعناد». وخلال مؤتمره الصحافي الأخير، رفض رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، تحديد موعد خطط بنك الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة، لكنه أشار إلى أن «سبتمبر/أيلول على الطاولة». وكتب كبير خبراء الاقتصاد الأميركي في بنك «جيه بي مورغان»، مايكل فيرولي، في مذكرة للعملاء، وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية: «حتى لو خُففت ظروف سوق العمل من الآن فصاعداً، فيبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي متخلف بمقدار 100 نقطة أساس على الأقل، وربما أكثر.. لذا نعتقد الآن أن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية ستخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماعي سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني، تليها تخفيضات بمقدار 25 نقطة أساس في كل اجتماع بعد ذلك». وعلّق المحلل في شركة إدارة الأصول «اس بي اي أسيت مانجمنت»، ستيفن إينيس، بأن تراجع أمس في أسواق المال العالمية «سببه تقرير الوظائف الأميركي الذي نُشر يوم الجمعة، وانعكس في انخفاض عوائد الأسهم والسندات» في بورصة وول ستريت في نيويورك. وقال إينيس وفق فرانس برس، إنه في حال «خفض الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر/أيلول الفائدة بمقدار 50 نُقطة أساس، بدلاً من 25 نقطة توقعها السوق»، فستكون هذه طريقته للإقرار بأنه استغرق وقتاً طويلاً قبل تليين سياسته النقدية.

البنوك الأكثر تضرراً

تعرّضت اسهم البنوك، بشكل خاص، لضغوط كبيرة خلال تراجع مؤشرات الأسواق، أمس. وفي اليابان هوى سهم مجموعة «ميتسوبيشي يو اف جيه» المالية بنسبة 13,5%، ومجموعة «سوميتومو ميتسوي» المالية بنسبة 14,6%. وفي أوروبا، تراجع بنك «يونكريديت» 6,54%، و«انتيسا ساناباولو» في ميلانو بنسبة 5,57%، و«دويتشه بنك» في فرانكفورت بنسبة 5,12%، و«سوسيتيه جنرال» في باريس 5,05%، وباركليز في لندن بنسبة 5,08%.

موشر نيكاي الياباني يهوي 12,4% ويسجل أسوأ انخفاض منذ 1987

رأي

الآفاق الغامضة للاقتصاد العالمي بعد 2024

مجدي عبد الهادي

ربما لم يمر العالم بوضع ملتبس اقتصادياً إلى هذا الحدّ منذ ثلاثة عقود على الأقل، ما بين توقعات شبه أكيدة بأزمة اقتصادية ضخمة تقود العالم لركود عنيف طويل، وما بين آمال بإمكانية تجاوز ذلك أو كبحه وتقليص آثاره أو حتى تأجيله على الأقل، سواء بطفرة تكنولوجية جديدة مدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة وغيرها، أو بمزيد من سياسات التوازن والتحفيز الكلّية الطامحة لجمع شبه مستحيل، في سياق جرعات التيسير النقدي المتراكمة، بين استمرار النمو وخفض التضخم، أو الوصول لحالة انكماش مُخطط ومنظم للنمو، بحيث يكون أقل حدّة وقسوة من، ولا يصل إلى درجة، الركود الحاد، في ما يُعرف بالهبوط الناعم «soft landing». وما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً هو اشتباكه وترافقه مع صراعات جيوبوليتيكية مُتصاعدة، لا تفاقم حدّة مشكلاته وتعقّد إمكانية حلوله وتُفاقم مشكلة الثقة وحالة عدم التأكد فحسب، بل إنها من الضخامة حتى لتكاد تتخذ بُعداً حضارياً؛ بكونها لأول مرة منذ قرنين على الأقل تخرج من كونها صراعات داخل النطاق الحضاري الغربي، إلى صراعات على نطاق عالمي حقيقي، يشهد صدعاً ضخماً، لا يزال خافتاً وكامناً إلى حد ما، ما بين شرق وغرب؛ بشكل يجعل الأخير الذي لا يزال مُهيمناً أكثر تحفّزاً وعدوانيةً، وتحديداً قلبه ومركزه الأميركي؛ كونه صراعا يهدّد بخروج الهيمنة من كامل النطاق الغربي هذه المرة؛ بكل ما يعنيه ذلك من اضطرابات حتمية وتشقّقات حادة بكامل البُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اعتادها ذلك الغرب، وأصبح يتعامل معها بما هي مُسلمات حياة وإستراتيجيات بقاء وإدارة لتناقضاته الداخلية.

تظهر آثار هذا التشاؤم في مقدمة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2024، الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي، رغم محاولتها البدء بالتفاؤل بالإيجابيات المُحتملة والنجاحات المُحرزة على صعيد تخفيف وطأة الأزمة وتأجيل انفجارها حتى الآن، حيث اضطرّت رغم المحاولة للاعتراف بلغة صريحة مباشرة، غير معتادة كثيرًا في هذا النوع من التقارير شبه الدبلوماسية، بأن «التوقّعات مُظلمة» بعد العامين المقبلين، ولا نعلم قصدها بالضبط، أمُظلمة سوداء؟ أم غموضاً؟ أم لجهة الاثنين معاً!

جاء التقرير في أربعة فصول، تناول أول فصلين التوقّعات، مهمة التقرير الرئيسية، فغطّى الفصل الأول التوقّعات العالمية كلياً ونوعياً، واهتم الفصل الثاني بالتوقّعات الإقليمية للست مناطق الرئيسية في العالم، فيما اختص الفصلان التحليليان، الثالث والرابع، بموضوعيّ: (1) حفز وتيرة الاستثمار عبر تعزيز منافع الاستثمار العام، و(2) تحديات السياسة المالية في البلدان الصغيرة المصدّرة للسلع الأساسية.

التوقّعات العالمية: أول التوقّعات أن يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي للعام الثالث على التوالي منذ جائحة كورونا، مُنخفضاً من 2,6% عام 2023 إلى 2,4% عام 2024، كما يُتوقّع أن يظل مُنخفضاً في الأعوام المقبلة عما كان عليه طوال العقد السابق على الجائحة بالنسبة لحوالي 80% من العالم، بل وربما يكون الأضعف منذ ثلاثة عقود؛ ما أرجعه التقرير إلى مجموعة أسباب عامة، تتمحور حول احتمالات استمرار ارتفاع معدلات التضخّم وأسعار الفائدة طويلة الأجل، واستمرار سياسات التشديد النقدي والتقييد المالي وارتفاع تكاليف الديون والاقتراض، وتراجع وتفتت التجارة والأسواق الدولية. كذا تفاقم حالة عدم التأكد السياساتي وانخفاض الاستثمار العالمي، فضلاً عن تصاعد التوتّرات الجيوبوليتيكة والصراعات المُسلحة في أوكرانيا والشرق الأوسط، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية ومشاكل التغيّر المناخي.

وقد رجّح التقرير تباطؤ نمو أغلب الاقتصادات المتقدمة والصين، مقابل محافظة الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة ذات التصنيفات الائتمانية القوية على معدلات نموها السابقة على كورونا، فيما توقّع استمرار معدلات التضخّم أعلى من متوسطاتها السابقة على كورونا في معظم الاقتصادات المتقدمة وما يقارب نصف الاقتصادات النامية، رغم توقّعه التمثال نسبيًا ببوادر اتجاه الحكومات لتخفيف سياسة التشديد النقدي، الذي، مع ذلك، لن يخفض أسعار الفائدة الحقيقية قريباً.

التوقّعات الإقليمية: يبدأ الفصل بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مشيراً لتباطؤ النمو بسبب ضعف الطلب الخارجي واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، ومُتوقّعاً الميل لاستقرار النمو مع أي تحسّن بالتجارة الدولية والطلب المحلي، وإن كانت التوتّرات التجارية والجيوبوليتيكية التي قد تواجهها الصين مع الولايات المتحدة قد تؤدي لتباطؤ النمو بها بأكثر من المُتوقّع.

ولم يختلف تصوّر التقرير لواقع وتوقعات منطقة جنوب آسيا كثيراً عن شرقها، من تأثّرها باضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وجائحة كورونا، كذا معاناتها من الضغوط التضخمية والاضطرار لتشديد السياسات النقدية شأن أغلب المناطق الأخرى، مُتوقّعاً لها الانتعاش تدريجياً مع تحسّن الطلب الداخلي والخارجي، مع تخوّفات من تكرار الإشكالات سالفة الذكر، ومن حالة عدم التأكد بشأن السياسات. بالمثل، تباطؤ النشاط الاقتصادي بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع أسعار الطاقة وسياسات التشديد النقدي تحت ضغط ارتفاع معدلات التضخّم، وتوقّع التقرير تحسّن أدائها مع تراجع هذه العوامل، بشرط استقرار الأوضاع الجيوبوليتيكية إقليمياً وعالمياً. أما أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فخلافاً لارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيم العملات والاضطرابات الاجتماعية، فقد تحسنت أوضاع السياحة بها كما استفادت الغنية بالموارد منها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وإن لم تتجاوز أفضل توقّعات المنطقة حدود الانتعاش المتواضع، فيما تظل مخاوف عدم التأكد بشأن السياسات والاضطرابات الاجتماعية والانكشاف على الخارج مستمرة. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي توقّع لها التقرير معدلات نمو 3,5% في عامَيْ 2024 و2025؛ بفضل الارتفاع المُتوقّع في إنتاج النفط، فإن معدلات النمو على مستوى المنطقة بمجموعها تظل أقل من إمكاناتها؛ بسبب معاناتها ضغوطاً تضخّمية شأن المناطق الأخرى، واضطرارها لتشديد السياسات النقدية في بعض بلدانها؛ لهذا توقّع التقرير انتعاش النمو بالمنطقة إذا ارتفعت أسعار النفط وزاد الإنفاق الحكومي، في حال لم تؤد التوتّرات الجيوبوليتيكية والتحديات الأمنية لاضطراب استقرار المنطقة والتأثير سلباً على أسعار النفط وصادراته، ولم تتأثر سلباً بسياسات التشديد النقدي بالاقتصادات الصناعية الكبرى وباضطرابات التغيّر المناخي.

7 شركات تكنولوجيا تخسر تريليون دولار

واشنطن ـ العربي الجديد

تصدرت شركتا آبل وإنفيديا موجة بيع لأسهم قطاع التكنولوجيا في تداولات ما قبل افتتاح سوق نيويورك، أمس، مع مخاوف ركود في الولايات المتحدة، وقرار شركة بيركشاير هاثاواي خفض حصتها في آبل المصنعة لهواتف آيفون، مما أدى إلى عرقلة مسيرة صعود استمرت شهوراً في القطاع. وتراجعت الأسهم عالية الأداء لشركات «الفابت» المطورة لخدمات غوغل وأمازون وميتا بلاتفورمز ومايكروسوفت وتسلا 12,2%. ومن المتوقع أن تبدد خسائر أسهم الشركات السبع الكبرى ما يقرب من تريليون دولار من القيمة السوقية المجمعة للشركات، وفق وكالة رويترز.

وذكرت صحيفة ذا غارديان البريطانية، أن المستثمرين في نيويورك وأوروبا وآسيا يشعرون بالقلق ويتأهبون لمزيد من الأخبار في الأسواق المالية، بعد أن أدت المخاوف من أن ينجرف الاقتصاد الأميركي نحو الركود إلى هبوط في أسواق الأسهم الرئيسية حول العالم. وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، أن الأداء المخيب للآمال لشركات تكنولوجيا كبرى في الولايات المتحدة مثل أمازون والفابت وإنتل، أدى أيضاً إلى عمليات بيع كبيرة للأسهم في نهاية الأسبوع الماضي، حيث جاءت أرباحها أقل من توقعات السوق. ونقلت الصحيفة عن كريس ويستون من شركة بيبرستون الأميركية للوساطة المالية عبر الإنترنت، قوله إن الأسواق العالمية عند منعطف مهم حقاً.

مصنع رقائق إنتل في مقاطعة لياونينغ شمال شرق الصين، 26 يونيو 2024 (فرانس برس)

أسعار النفط تنخفض رغم التوترات

حقل نفط في البصرة جنوب العراق، 19 يناير 2022 (حسين فالح/ فرانس برس)

وواصلت العقود الآجلة للنفط خسائرها في جلسة متقلبة، أمس، إذ تغلبت المخاوف من ركود في الولايات المتحدة على القلق من أن يؤثر تصاعد التوتر في الشرق الأوسط على الإمدادات من أكبر منطقة لإنتاج النفط في العالم. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 1% إلى نطاق 76 دولاراً للبرميل. وزنّت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنحو 1,2% إلى حوالي 72,6 دولاراً للبرميل. وهبط الخامان بأكثر من 3% يوم الجمعة الماضي، وسجلا خسائر للأسبوع الرابع على التوالي في أكبر سلسلة تراجعات منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. وقال محللون لدى مؤسسة «آي إن جي» المصرفية في مذكرة إن المخاوف من ركود في الولايات المتحدة على الطلق من أن يؤثر في يوليو/ تموز صدر، يوم الجمعة الماضي، تُفاقم القلق الذي يسيطر على سوق النفط منذ فترة بشأن الطلب الصيني. كما يؤثر انخفاض استهلاك الديزل في الصين، أكبر مساهم في نمو الطلب على النفط في العالم، على أسعار النفط. وذكر محللون أن النفط تعرض لضغوط أيضاً بعدما أبقى تحالف «أوبك+» على خطته للتخلص التدريجي من تخفيضات إنتاج طوعية اعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، مما يعني زيادة الإمدادات في وقت لاحق من العام.

(رويترز)

بيتكوين تخسر 14% وسط نفور المتعاملين

نيويورك ـ العربي الجديد

سجلت العملات المشفرة هبوطاً حاداً، أمس الاثنين، متأثرة بنوبة نفور من المخاطرة في الأسواق العالمية، لتخسر عملة بيتكوين الأشهر عالمياً نحو 14% من قيمتها وتشهد إيثريوم (ثاني أكبر عملة مشفرة) أسوأ تراجع منذ عام 2021. وانخفض سعر بيتكوين إلى نحو 50900 دولار، أمس، وذلك بعد انخفاضها بنسبة 13,1% الأسبوع الماضي. وبعد ذلك أسوأ تراجع لها منذ انهيار بورصة «إف تي إكس» كما خسرت عملة إيثريوم أكثر من خُمس قيمتها قبل أن تعوض جزءاً من الانخفاض لتُتداول عند 2286 دولاراً. كما مُنيت معظم العملات المشفرة الكبرى بخسائر. تأتي هذه الانخفاضات وسط تفاقم موجة بيع الأسهم العالمية، مما يعكس المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية والشكوك حول ما إذا كان الاستثمار الكثيف في الذكاء الاصطناعي سيرقى إلى مستوى التوقعات المحيطة بهذه التكنولوجيا. كما تصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مما زاد من قلق المستثمرين.

وشهدت صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة الأميركية أكبر تدفقات خارجة لها في حوالي ثلاثة أشهر في الثاني من أغسطس/آب الجاري، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وواجهت بيتكوين سلسلة من الضربات منذ أن سجلت مستوى قياسياً بلغ 73798 دولاراً، في مارس/آذار الماضي، على خلفية التقلبات السياسية المحتملة في الولايات المتحدة على ضوء الانتخابات المقررة نهاية العام الجاري، حيث يتنافس الجمهوري المؤيد للعملات المشفرة دونالد ترمب مع منافسته الديمقراطية نائبة الرئيس كامالا هاريس، التي لم تحدد بعد موقفها من سياسة الأصول الرقمية، في السباق الرئاسي. وهناك أيضاً مخاوف محتملة من بيع حيازات بيتكوين التي صادرتها الحكومات الأميركية. واحتمالية حدوث فائض المعروض جراء بيع الرموز الرقمية التي تُعاد إلى الدائنين من خلال إجراءات الإفلاس. وتسبب تراجع بيتكوين، أمس، في ملامستها لمستويات هابطة لم تُشاهد منذ فبراير/شباط الماضي.

وقال جاستن داي أنيفان، رئيس تطوير الأعمال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى مؤسسة «كيرول» إن هبوط العملات المشفرة جاء بسبب هبوط إيثريوم إلى حد ما، بعد ظهور شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي حول بيع المؤسسات للأصول المرتبطة بعملة إيثريوم. وأظهرت بيانات منصة «كوين غلاس» تصفية حوالي 700 مليون دولار من مراكز العملات المشفرة في الساعات الأربع والعشرين الماضية. وقالت خوشيو خولار، الشريكة الاستثمارية لدى «لايتنينغ فينتشرز» التي تستثمر في شركات مرتبطة بعملة بيتكوين، إن الانخفاض واسع النطاق في الأسهم أثار بعض الذعر. لكنها رأت أن التراجع في العملات المشفرة يمثل «فرصة شراء جيدة». وتباطأ صعود بيتكوين منذ بداية العام إلى حوالي 16%، مقارنة بارتفاع بنسبة 18% في الذهب و8% في مؤشر الأسهم العالمية.

شركة لتداول العملات المشفرة في هونغ كونغ، 27 مايو 2023 (فرانس برس)